اسم المقال: ممكنات التسارع والصعود الهندي عالمياً في ظل مجالات التنافس في الفضاء الآسيوي
اسم الكاتب: أ.د. عبدالصمد سعدون عبدالله، م.د. ياسر خالد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1554
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ممكنات التسارع والصعود الهندي عالمياً في ظل مجالات التنافس في الفضاء الآسيوي

أ . د . عبدالصمد سعدون عبدالله*

م . د . ياسر خالد**

ملخص:

استحوذت الهند خلال العقد الأخير على مكانة متصاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك في ظل التطور الملحوظ للقدرات المادية والتقنية ، فضلاً عن الدور الإقليمي الفاعل، الذي لا زالت الهند تلعبه في قضايا الامن والصراع ، وتحديدا في جنوب ووسط آسيا. ولعل ما يمهد للهند مثل هذ القدرات، هو طبيعة النظام السياسي الهندي، الذي يمتاز بالمرونة والصلابة والديمقراطية، والذي صمد لأكثر من نصف قرن منذ الاستقلال عن الاحتلال البريطاني، مما جعل الهند أكبر ديمقراطية في العالم، حيث أن هذا النظام استطاع احتواء التناقضات الأيديولوجية والدينية والعرقية الضخمة في البلاد.

فديمقراطية الهند جاءت لكونها اقل تهديدا من جيرانها الإقليميين وتحديدا الصين، ذلك ان نظامها الديمقراطي جعلها اكثر انسجاما مع الغرب الأمريكي ، حيث ساعدها في ذلك جيوستراتيجية موقع الهند مقارنة بدول جنوب ووسط اسيا .وفضلا عن ذلك ما تتمتع به الهند من مؤشرات عالية نسبياً في مجال التطور التكنولوجي، مما يضعها في مكان متقدم في مجتمع المعلومات العالمي، حيث استطاعت الهند التغلغل في عمق ثورة المعلومات من خلال الاعداد الهائلة من الفنيين والتكنولوجيين، وشركات تكنولوجيا المعلومات، علاوة عن امتلاكها القدرات النووية المتطورة.

Abstract

Possibilities of acceleration and the rise of India globally in light of the areas of competition in the Asian space

During the last decade, India has gained an increasing position at the regional and international levels, in light of the remarkable development of material and technical capabilities, as well as the effective regional role, which India continues to play in issues of security and conflict, specifically in South and Central Asia. Perhaps what prepares India for such capabilities is the nature of the Indian political system, which is characterized by flexibility, solidity and democracy, and which has lasted for more than half a century since any

* استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

** مدرس في العلاقات الاقتصادية الدولية ... يعمل حاليا في مجلس الوزراء

since independence from the British occupation, which made India the largest democracy in the world, as this system was able Containing the country's huge ideological, religious and ethnic contradictions.

India’s democracy came about being less threatening than its regional neighbors, specifically China, as its democratic system made it more in line with the American West, as it was helped by the geostrategic position of India compared to the countries of South and Central Asia. In addition, India enjoys relatively high indicators in the field of development. Technology, which puts it in an advanced position in the global information society, as India was able to penetrate deep into the information revolution through the huge numbers of technicians, technologists, and information technology companies, in addition to its possession of advanced nuclear capabilities

.

أهمية واهداف البحث : يسلط هذا البحث الضوء على أهم مقومات التسارع الهندي اقتصادياً وسياسياً ، فضلاً عن ممكنات الصعود كي تتبوأ مركز متقدم من مراكز النهوض عالميا ، وبخاصة ان الهند قد وجدت لها ملاذاً سياسياً واقتصادياً آمناً في المحيط الآسيوي في ظل الأداء الاقتصادي وآليات التنافس في وسط وجنوب آسيا.

فرضية الدراسة : جاءت فرضية الدراسة من خلال المنطوق الآتي :

" هناك علاقة دالية موجبة بين مؤشرات التسارع الهندي في ظل امكانيات القوة والقدرة التي تتوافر عليها على النطاق الدولي، وبين مجالاتها التنافسية اقليميا ، سواء في وسط او جنوب اسيا " فكلما تسارعت وتيرة تلك المؤشرات اقليميا امام دول جنوب ووسط آسيا ، كلما ساهم ذلك في اتساع رقعة التنافس الهندي عالميا.. وهذا سيطرح تساؤلات عدة منها :

1- ما هي المقومات السياسية والاقتصادية التي تتوافر عليها الهند...؟

2- هل ان مجالات التنافس الهندي الآسيوي يُعد طريقا سالكا نحو ارتقاء العالمية.. ؟

3- ما وجه الصعود الهندي وآلية التنافس في المنظومة الاقتصادية العالمية...؟

4- كيف سيكون مشهد الصعود الهندي في المنظومة العالمية في ظل محفزات مجال التنافس في وسط وجنوب اسيا ...؟

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الاستقرائي مركزاً بذلك على اسلوبين منهجيين هما الأسلوب النظمي والنظمي المقارن بهدف تحليل الواقع السياسي والاقتصادي للهند كمدخلات جوهرية لحالة التنافس ضمن المحيط الآسيوي ومخرجاته نحو العالمية.

هيكلية البحث: من اجل الوقوف على أهم نقاط التحليل والبحث والتقصي في مفاصل الدراسة ولبلوغ النتائج ووفق المنطوق الفرضي ، كان لا بد من تقسم البحث الى ثلاثة محاور أساسية وهي كالآتي :

1. المقومات الاقتصادية الهندية في الفضاء الآسيوي.
2. المقومات السياسية للهند في الفضاء الأسيوي والارتقاء نحو العالمية.
3. منافذ الصعود الهندي ومشاهد الارتقاء نحو العالمية.

أولا: المقومات الاقتصادية الهندية في الفضاء الآسيوي

شهد الاقتصاد الهندي خلال مسيرته الطويلة منذ استقلال الهند عام 1947 ولحد الآن، سلسلة من الاحداث توزعت بين مديات من الركود والانكماش المتلازمين لاقتصاد أتبع منهجية التخطيط الاشتراكي وبين خطط الاقتصاد المركزية المصحوبة بنمو بطيء مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات وضعف البنية التحتية الاقتصادية وهياكله وبين مرحلة أخرى من التطور السريع في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد تطبيق خطة الإصلاحات الاقتصادية منذ العام 1991 وفق رؤية المؤسسات الدولية، الأمر الذي جعل الاقتصاد ينمو بشكل متسارع محققاً نتائج إيجابية. وللتعرف على واقع الاقتصاد الهندي ومسيرته التنموية والنتائج المبهرة التي حققها هذا الاقتصاد، عليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين وكالاتي:

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للتنمية والنمو

المطلب الثاني: بنية المقومات الاقتصادية الهندية

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للتنمية والنمو الهندي

تعد المؤشرات الاقتصادية نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة عادة ما تكون (سنة). وهي أداة قياس أداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها، فضلاً عن تقييم أداء الاقتصاد بصفة كلية وتسمح كذلك بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد. ويمكن التطرق الى بنية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الهند وكالآتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : بهدف تسليط الضوء على النشاط الاقتصادي الهندي سيتم استخدام مؤشر حجم الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) (كون الناتج وفق الاسعار الثابتة يعد خلاصة القيمة الرقمية الحقيقية، مستبعداً أثر التضخم والظروف غير المستقرة) ومعدل نموه ومقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج القومي، فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول (1) **من الملحق (أ)** والشكل (1) **من الملحق (ب)** يتضح إن الهند شهدت زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً بعد مرحلة الاستقلال. فبعد أن سجل الناتج المحلي نحو (36,54) مليار دولار عام

1960، أرتفع هذا الناتج عام 1970 ليصل الى نحو (61,59) و(183,84) مليار دولار عام 1980 بحسب بيانات البنك الدولي [1] .

وفي العام 1991، لاسيما في مرحلة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، أرتفع الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدريجية، وفي عام 2014 بلغ نحو (2,128) ترليون دولار، فيما بلغ نحو (2,631) تريليون دولار عام 2017 [2] . وبحسب التقرير الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2018، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند عام 2010 بنحو (1,656) تريليون دولار، أرتفع ليصل عام 2018 الى نحو (3.441) تريليون دولار.

ووفقاً لبيانات النظرة الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أكتوبر 2018) المنشورة في 18 مارس 2019، بلغ حجم الاقتصاد الهندي حوالي (2689.992) مليار دولار بما يمثل حوالي 3.17 ٪ من حصة الاقتصاد العالمي.

وبهذه المؤشرات أصبح الاقتصاد الهندي يحتل المرتبة الخامسة سنة 2018 وفقاً لرؤية الصندوق [3] والمرتبة الثالثة على صعيد الدول الآسيوية والمرتبة السابعة على صعيد دول العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتصنيف الدولي المعد من قبل البنك الدولي لعام 2017 [4]

ومن المتوقع له أن يحتل المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بحلول عام 2030 مع وصول قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى (10) تريليونات دولار ومعدل نمو (7,8%) الأمر الذي يقصد بأن الهند تسعى لتجاوز مرتبة كل من المملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا بحلول العام 2030، لتكون في المرتبة اللاحقة على الولايات المتحدة الأميركية والصين فقط ، والذي أكدته الدراسة الموسعة التي أعدتها شركة الاستشارات المالية العالمية PWC والتي أشارت الى إن الهند ستصعد مركزاً واحداً لتزيح الاقتصاد الأمريكي من المرتبة الثانية في عملية تبادلية للمراكز بين الدولتين، حيث سيقفز الناتج المحلي الإجمالي للهند من(7,277) تريليون دولار عام 2014 إلى (41,384) تريليون دولار بحلول العام

---

[1] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، إجمالي الناتج المحلي للهند:، متاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/country/india
تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/1/26

[2] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، إجمالي الناتج المحلي للهند، مصدر سابق.

[3] صندوق النقد الدولي، India – Gross domestic product in current prices، متاح على الرابط التالي:
https://knoema.com/atlas/India/GDP تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/3/18

[4] World Bank, Percent of world GDP, available on:
https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

2030، وفقاً للقدرة الشرائية[*] كأحد أسرع الاقتصادات العالمية نمواً حتى عام 2050[5]. وكما هو مبين في **الجدول (2) من الملحق (أ)**.

2- متوسط دخل الفرد (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي): هناك إجماع في أوساط العلوم الاقتصادية في العالم على إن النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي يُعد من المؤشرات الأدق والأكثر موضوعية في قياس الرفاه الاقتصادي للمجتمع. يُنظر **الجدول (2)**..

وكما هو واضح من الجدول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تصاعد مستمر، حيث بلغ نحو (1357.65) دولار عام 2010 ارتفع ليصل الى نحو (2104.16) دولار عام 2018. وعلى الرغم من إن هذا المعدل لا يتناسب مع حصة الفرد من ذلك الناتج انطلاقاً من عدد السكان المرتفع، لكنه مؤشر على فاعلية الأداء الاقتصادي. وعلى صعيد ترتيب الدول من حيث متوسط دخل الفرد، حصلت الهند على المرتبة (133) من بين (187) دولة ضمن ترتيب الدول الاعلى في دخل الفرد طبقاً لبيانات العام 2019 وبنصيب بلغ نحو (4,077) دولار [6].

3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الهندي

من خلال ملاحظة **الشكل (2) من الملحق (ب)** والذي يبين أن الناتج القومي الهندي يتكون من مجموعة قطاعات إنتاجية وهي (الزراعة- الصناعة- الخدمات)، ويتصدر قطاع الخدمات أعلى نسبة في هذا الناتج والتي بلغت نحو (53,66%)، في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة قطاع الصناعة (26,2%) والزراعة (17,32%)، مع الاخذ بعين الاعتبار الحجم السكاني الكبير وحجم العمالة الماهرة في الهند.

أ- **قطاع الزراعة:** تعد الهند بلداً زراعياً عملاقاً، وهي رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية، والمساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الامريكية وتشكل نسبة مساحة الأراضي الزراعية في الهند نحو (60%): (ما يعادل 190 مليون هكتار مقابل 130

---

[*] تعادل القوة الشرائية ppp هي مجموعة من النظريات الاقتصادية والتقنية تستخدم لتقرير القيمة النسبية لعملات مختلفة. وتعادل القوة الشرائية هو تقدير اوجده الاقتصاديون ليقارنوا بين مستويات الرفاهية في مختلف المجتمعات، لكنه حساس بالنسبة الى حجم السكان. (انظر: جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، (نقله الى العربية: محمد إبراهيم عبدالله)، ط1العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية ، 2016، ص49-50.

(5) إنفوجراف.. التنين الصيني يقود الاقتصاد العالمي بحلول 2050، مقال منشور في موقع اخبارك بتاريخ 2019/1/1 ومتاح على الرابط:
http://www.akhbarak.net/news/2019/01/
تاريخ الاطلاع والتوثيق2019/1/8

(6) أسراء حسن، ترتيب الدول حسب دخل الفرد 2019، موقع المرسال، بتاريخ 2019/4/27، ومتاح على الرابط :
تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/5/13
https://www.almrsal.com/post/822509

مليون هكتار في الصين) وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين: (فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند). وهي أيضاً المنتج الأول في العالم للحليب والشاي أو التوابل، والمنتج الثاني عالمياً للحبوب (أرز، قمح، ذرة صفراء، ذرة بيضاء) بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أنها الأولى عالمياً في الثروة الحيوانية بواقع (450) مليون رأس، والأولى في مساحة الأرض المروية [7].

لقد حظيت الزراعة في الهند بأولوية خاصة لدى صانع القرار السياسي– الاقتصادي، لما بعد الاستقلال، وبخاصة التركيز على تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه كاستراتيجية مهمة من استراتيجيات التنمية[8] وهي استراتيجية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي [*] الذي هو شرط ضروري لرفع إنتاجية القوى العاملة، وبعد ذلك، من خلال تزايد المخزون الفائض من الحبوب الغذائية يوجه للتصدير وخلق فرص عمل جديدة. هذا التوجه في جوهره يقوم على المعرفة والأبحاث عبر اعتماد عدد من الوسائل التقنية والتن

+ظيمية، كتطوير بذور فائقة القدرة الوراثية، والزراعة ذات المحصول المركب، والاستعانة بالمخصبات الزراعية.

وتعد الزراعة أهم وأكبر قطاعات الاقتصاد الهندي، أستأثر هذا القطاع في مرحلة ما بعد الاستقلال بنصيب كبير من الناتج المحلي الإجمالي[**] وبنسبة وصلت الى (45%) من الدخل القومي[9] وطبقاً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2017 تشكل الزراعة في الهند كأهمية نسبية نحو (17,32%) من الناتج المحلي الإجمالي. **ينظر الشكل (3) من الملحق (ب).**

---

[7] جان جوزيف بوالو، الاقتصاد الهندي، (تعريب: صباح ممدوح كعدان)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة– دمشق،2011، ص48–49.

[8] بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، في: (مجموعة مشاركين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ط1، 2010. ص82.

[*] رغم امتلاك الهند اقتصاداً زراعياً كبيراً يساعد في دعم المساعي الدولية لضمان الأمن الغذائي، بيد أنها تعاني وجود أمن غذائي غير مستقر، وسوء تغذية. حيث شددت الحكومة الهندية على أهمية وضع الأمن الغذائي على أجندة المفاوضات التجارية الدولية. للمزيد ينظر: بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سابق، ص84.

[**] شكل القطاع الزراعي في الهند (52٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1951. وعلى مر السنين، انخفضت الزراعة ببطء كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أواخر الثمانينيات، انخفضت الزراعة إلى أقل قليلاً من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد عام 2004، انخفضت الزراعة إلى أقل من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الزراعة لا تزال ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الهندي. (أنظر: الأسواق الناشئة: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في الهند، متاح على الرابط: https://ar.talkingofmoney.com/emerging-markets-analyzing-india-s-gdp

تاريخ الاطلاع والتوثيق2019/4/6.

[9] نقلاً عن: أي. بي. جي عبد الكلام و واي س . راجان، الهند عام 2020 رؤية للألفية الجديدة، (ترجمة غسان نصيف) منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سلسلة دراسات اقتصادية 16 ط1، دمشق 2011 ، ص202.

واذا ما أجرينا مقارنة بين واردات المواد الخام الزراعية (% من واردات السلع) وصادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع) للهند، وللسنوات (2009–2017) يتبين لنا إن نسبة الواردات الزراعية أكثر من الصادرات الزراعية، وخصوصاً خلال السنوات (2009، 2014،2015، 2016، 2017) ، فبعد ان بلغت نسبة الواردات الزراعية نحو (1.9%) من واردات السلع، عام 2014 ارتفعت لتصل الى نحو (2.0%) عام 2017 مقابل (1.6%) و (1.3%) من الصادرات الزراعية للأعوام ذاتها وكما مبين في **الجدول (3) من الملحق (أ)**. كما تحتوي الهند على ثروات معدنية ضخمة ومتنوعة شكلت مصدراً هاماً للاقتصاد الهندي.

ب–قطاع الصناعة: امتلكت الهند، ولمدة طويلة نسبياً، قطاعاً صناعياً حديثاً ، وقد بنيت أولى المصانع فى الهند في خمسينيات القرن التاسع عشر [*] ومع الاستقلال صنفت الهند كسابع أكبر دولة صناعية فى العالم ، فالإنجازات الاقتصادية ليست جديدة على الهند، وإن كان معدل نموها هو الذي يبدو اليوم متسارعاً، جاعلاً منها لاعباً عالمياً[10].

وتمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار (سياسة الاحلال محل الواردات) من تحقيق طفرة إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. ويأتي هذا القطاع في المركز الثاني من حيث مساهمته في عجلة النمو (يشكل القطاع الصناعي (26,2%) من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2017)، وبلغت نسبة العاملون في قطاع الصناعة في الهند (24,7%) من اجمالي المشتغلين طبقاً لأخر بيانات واحصائيات البنك الدولي لعام 2018[11].

يقسم القطاع الصناعي في الهند الى قسمين: قطاع صناعي منظم ومسجل بشكل (رسمي) وقطاع غير منظم وغير مسجل (غير رسمي)، حقق الاثنان نمواً متفاوتاً منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

يمثل القطاع الرسمي (القطاع العام) أهمية كبيرة في الاقتصاد كونه القطاع الرائد منذ الاستقلال والمدعوم والمسيطر عليه من قبل الدولة، وحقق تقدماً منذ تسعينيات القرن الفائت حتى بات يمثل ثلث القيمة المضافة. ويدخل ضمن القطاع الصناعي عِدة صناعات مثل صناعة التعدين

---

[*] من العوامل التي ساعدت في تحقيق التنمية لدى الهند في تلك الحقبة هو الاستعمار، وكان من حسن حظ الهند أن كلا من حكامها الأفغان والمغول خلال العصور الوسطى كما حكامها البريطانيين خلال القرنين 19 و 20 أقاموا بنية تحتية أساسية ضخمة في البلاد، ساعدت في تنمية الهند فيما بعد. (انظر: أحمد سرور، الهند.. المارد النائم قراءة في المقومات الجيو–سياسية والجيو– أستراتيجية، في: مجموعة مؤلفين: الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سابق،ص35).

[10] بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، مصدر سابق، ص76–77.

[11] World Bank, Employment in industry (% of total employment), available on: https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=ind

والبتروكيماويات وغيرها، الذين يشاركون بنحو 34% من صادرات الهند، بجانب صناعة الذهب حيث تأتي الهند في المرتبة الأولى في صناعة الأحجار الكريمة[12]. فقد أكتسب برنامج الإصلاح الاقتصادي في الهند قوة دفع ذاتية خاصة به وتم إعطاء المزيد من الحرية والحوافز للاستثمار الأجنبي من قبيل إعطاء حق التملك الكامل للأجانب في مشروعات الطرق والسياحة والصناعات البترولية وتوليد الطاقة أو الحق في تملك نحو 49% من قطاع الاتصالات ونحو51% في الصناعات الدوائية، فضلاً عن كثير من القطاعات الأخرى التي أصبحت الموافقة عليها بصفة آلية مثل الكيماويات والتعدين والنقل والغزل والنسيج [13] . **ينظر جدول (4) من الملحق (أ).**

جدول (4) نسبة مساهمة القيمة المضافة في القطاع الصناعي الهندي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) للمدة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة%	30,1	30,2	29,4	28,4	27,7	27,2	26,6	26,2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الرابط:
https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND

ج-**قطاع الخدمات:** يعد قطاع الخدمات جزءاً رئيسياً من الاقتصاد الهندي، فهو يصنف النشاطات الاقتصادية كلها بشكل عام سواء تلك التي تتعلق بالزراعة أو بالتصنيع والصناعة، أي أنه يؤمن ويقوم على تزويد القطاعين الاخرين بالدخل الأساسي[*] ويغطي التوظيف في قطاع الخدمات نطاقاً واسعاً من المهن، متضمناً نسبياً الاستثمارات الصغيرة في المعدات الرئيسية [14] .

(12) محمد الليثي، الاقتصاد الهندي على الطريق للإقلاع، موقع الفا بيتا بتاريخ 2015/3/3 ،ومتاح على الرابط:
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/97558

(13) تعد الهند سادس أكبر اقتصاد من حيث المساهمة في الاقتصاد العالمي، حسب التقرير المنشور في موقع صحيفة البيان الإماراتية، 2017/1/24.

(*) يصنف المكتب المركزي للإحصاء في الهند قطاع الخدمات إلى أربع صناعات رئيسية هي: (1) المطاعم والفنادق والتجارة؛ (2) التخزين والاتصالات والنقل؛ (3) التمويل والتأمين والخدمات التجارية والعقارات. و (4) الخدمات الاجتماعية والشخصية والمجتمعية. كما قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية، ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينات في اعقاب إجراءات التأميم للبنوك ولشركات التامين. (للمزيد ينظر: فاطمة صفراوي، فودي مصطفى كمال، البعد الاستراتيجي للهند وباكستان في آسيا، (في: مجموعة من المؤلفين)، الثقل الاسيوي في السياسة الدولية .. محددات القوة الاسيوية، ط1، اشراف وتحرير: د. عبلة مزوزي و أ. احمد بلعيشة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين- المانيا، 2018، ص277).

(14) ينظر: أي. بي. جي. عبد الكلام و واي.س. راجان، الهند عام 2020 رؤية للألفية الجديدة، مصدر سابق، ص202.

وبلغت نسبة العاملين في قطاع الخدمات نحو(31.5%) لعام 2018 من اجمالي المشتغلين وفقاً لآخر احصائيات وبيانات البنك الدولي [15] .

بدأ نمو قطاع الخدمات في الهند خلال منتصف الثمانينيات وأحتل ما يقرب الخمسون بالمائة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت، الأمر الذي دفع بعض الدراسات الإشارة الى أنه بعد عام 2000، تجاوزت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 50 في المائة، حيث بلغت نحو 59% من الناتج المحلي الإجمالي ويحتوي على ما يقرب من نحو 27% من قطاع العمالة في الهند[16]. وخلال المدة من عام 2000 لغاية عام 2014، نما قطاع الخدمات بمعدل نمو سنوي مركب قدّر بنحو (8%) [17].

وعليه فأن مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات سارعت من نمو هذا القطاع والذي يعد الآن أكبر وأسرع قطاعات الاقتصاد، مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وبحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي الهندي الرسمي، فأن نسبة مساهمة هذا القطاع لعام 2017 بلغت نحو (53.66% من GDP) [18]. ومثل هذه النتائج في قطاع الخدمات انعكست هي الأخرى في صورة تطور القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. ينظر **جدول (5) من الملحق (أ)** وكما يتضح من الجدول أعلاه فإن نسبة القيمة المضافة في قطاع الخدمات آخذة بالازدياد، الامر الذي يؤكد حقيقة دور هذا القطاع في النمو والتنمية الاقتصادية ويؤشر لحقيقة أن الاقتصاد الهندي يعتمد بجانب كبير على قطاع الخدمات الى جانب القطاعات الأخرى.

د- **مجال الاستثمار**: في اقتصاد صاعد مثل الهند تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً حاسماً في النمو، لأن استراتيجية النمو القائمة على التصدير تعتمد أساساً على الشركات الأجنبية التي تقوم بالتصنيع ومن ثم التصدير من الهند للاستفادة من مزايا التصنيع هناك والتي تتمثل في رخص أجور القوة العاملة والمزايا الضريبية. من ناحية أخرى فإن الضغوط على الروبية الهندية جعلت البنك المركزي الهندي يضطر إلى التدخل في سوق النقد الأجنبي للدفاع عن الروبية ضد الهبوط، الامر الذي أدى إلى تراجع الاحتياطيات (الدولارية) النقدية للبنك المركزي، من نحو (281.6) مليار دولار في أكتوبر 2011، إلى نحو (257.9) مليار دولار في 12 مايو 2012[19].

---

(15) IBRD, Employment in services (% of total employment) available on: https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND

(16) نقلاً عن: أي. بي. جي. عبد الكلام و واي.س. راجان، الهند عام 2020، مصدر سابق، ص197.

(17) الأسواق الناشئة: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في الهند، مصدر سابق.

(18) What is the Sector-wise contribution of GDP in India?, 2/4/2019, available on: https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/what-is-the-sectorwise-contribution-in-gdp-of-india-1519797705-1

(19) محمد إبراهيم السقا، الروبية الهندية في مهب الريح، صحيفة الاقتصادية الكويتية، 2012/7/18، ومتاح على الرابط: http://economyofkuwait.blogspot.com/2012/05/blog-post_30.htm1

وتُعد الهند ثالث أكبر دولة جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً[20] ولها استثمارات ضخمة في قطاعات الإلكترونيات، والطاقة الشمسية، والصناعة العسكرية[21].

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الهند نحو (15927) و (13151) و (14752) مليار دولار للأعوام (2011،2010،2009) [22]. فيما بلغت قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل للهند وفقاً للبنك الدولي نحو (35.85) و (27.40) و (36.50) مليار دولار امريكي للأعوام ذاتها.

ينظر جدول (6) من الملحق (أ).

فعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها للصعود، إلا أنه من غير المتوقع أن تبرح مكانتها المحدودة في الاقتصاد، على عكس ما هو سائد لدى الأسواق الصاعدة. فلقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي، إلا أنها ما تزال أقل من مثيلاتها بالصين ودول جنوب شرق أسيا، وإن كانت الهند توازيهم فيما يخص النشاط الاستثماري للشركات الهندية بالخارج.

ومنذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت الهند تطوراً ملحوظاً في هذا الميدان حيث وصلت الاستثمارات فيها عام 1996 إلى (2,6) مليار دولار، أي (0,67) من الاستثمارات العالمية، زادت عام 1997-1998 إلى نحو (3,56) مليارات دولار، وإن كانت قد تراجعت مرة أخرى عامي 99/2000، و2001/2000 إلى ملياري دولار فقط. هذا وتهدف الهند إلى الوصول بهذه الاستثمارات إلى (10) مليارات دولار سنوياً. ينظر **الجدول (7) من الملحق (أ).**

وطبقاً لتقرير الاستثمار العالمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2018، فقد تلقت الهند 42 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وبزيادة قدرها 6٪ ، واستطاعت الهند لأول مرة منذ عقدين من الزمن تلقي استثمارات أجنبية أكثر من جارتها الصين التي كانت السوق المفضلة تاريخياً[23].

---

(20) نقلاً عن: لبنى جصاص، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر 01- باتنة، الجزائر 2017 ، ص120.

(21) محمد عزت، ماذا تعرف عن قصة التفوق الاقتصادي للمهراجا الهندي على التنين الصيني، موقع ساسا بوست، 2016/9/5 ومتاح على الرابط التالي

https://www.sasapost.com/india-beats-china/ تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/1/8.

(22) باسل ريغو، البريكس: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ط1، ترجمة: طوني سعادة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2015 ، ص122، (نقلاً عن الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي 2012)

(23) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأرقام، موقع البنك الأول، بلا تاريخ، متاح على الموقع التالي:

https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/india/investing-2

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/6/16.

المطلب الثاني: بنية المقومات الاقتصادية الهندية: وتقسم الى

1- البنيـة السـكانية: بلـغ تعـداد سكان الهنـد بحسـب إحصـاءات صـندوق النقـد الـدولي لعـام 2019، (1,351,744) مليار نسمة، (17,89% من سكان العالم)، وبمعدل نمو سكاني يبلغ (1,1%) طبقاً لعام 2017 وهي بذلك تعد ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين[24] ، حيث انخفض معدل النمو السكاني في الهند تدريجياً من 2,1٪ في عام 1968 إلى 1,1٪ في عام 2017 وكما مبين في الشكل **(4) من الملحق (ب).**

وتبلغ نسبة سكان الحضر نحو (34.03%) من مجموع عدد السكان طبقاً لبينات العام 2018، بينما تبلغ نسبة سكان الريف (66.4%) وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2017.

كما تميز المجتمع الهندي بتعدده العرقي ووجود العديد من الديانات منهم (83%) من السكان يدينون بالهندوسية، و(12%) بالإسلام ويتركز معظمهم في حيدر آباد ، أحمد آباد ومومباي، وبنحو (2,6%) من المسيحيين في جنوب الهند وما يقرب من نحو (1,9%) من السيخ في ولاية البنجاب، وبعض الولايات الهندية، في حين ان (1,7%) من السكان يدينون بالبوذية وبعض المعتقدات الأخرى، علماً بأن الهند تصنف كإحدى الدول العلمانية بحسب ما جاء في مقدمة الدستور[*] لغتهم الرسمية الهندية بنسبة (40%) إضافة الى حوالي (16) لغة أخرى [25].

واستناداً لما تقدم صعدت الهند مكاناً واحداً إلى المرتبة 130 من أصل 189 دولة في أحدث تصنيفات التنمية البشرية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 2018[26]. حيث بلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية في الهند لعام 2017 (0,640)، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المتوسطة، وكما مبين في الشكل **(5) من الملحق (ب).**

وهذا المسار يعد طبيعياً في بلد استمر معدل النمو السكاني فيه في اندفاعاته القوية، يضاف الى ذلك إن التقدم الملحوظ في التنمية البشرية يعود الى عدة عوامل، منها الاجراءات الحكومية في الحد من الفقر، وتحسين مستوى التعليم والصحة والانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

---

(24) صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط: https://www.imf.org/en/Countries/IND
تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/4/18

(*) أهم اللغات: الهندية 41 ٪ ، البنغالية 8.1 ٪ ، التيلجو 7.2 ٪ ، المهاراتية 7 ٪ ، التاميل 5.9 ٪ ، الأردية 5 ٪ ، الغوجاراتية 4.5 ٪ ، الكانادا 3.7 ٪ ، المالايالامية 3.2 ٪ ، الأوريا 3.2 ٪ ، البنجابية 2.8 ٪ ، الأساميين 1.3 ٪ ، الأسيتيين 1.2 ٪ ، الأخرى 5.9٪ فضلاً عن السندية والسنسكريتية. ملاحظة: اللغة الإنجليزية تتمتع بمركز اللغة الرسمية الفرعية ، لكنها الأكثر أهمية في الاتصالات الوطنية والسياسية والتجارية ؛ الهندية هي اللغة الأكثر انتشارًا (انظر: صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط: https://knoema.com/atlas/India
تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/3/30)

(25) فاطمة صفراوي، كمال مصطفى فودي، البعد الاستراتيجي للهند وباكستان في آسيا، مصدر سابق، ص272

(26) UNDP, Human Development Report Office 2018, available on: http://hdr.undp.org/en/2018-update.

2- البنية المعيشية (مؤشرات الفقر) : في البدء يجب الإشارة الى ان للهند، كأي بلد آخر لها تعريفها الخاص لعتبة الفقر وهو الحد الأدنى من الحريرات (الحريرة مشابهة للسعرة الحرارية) المطلوبة لتأمين مستوى غذاء شخص ما، فهناك نحو (2400) حريرة يومياً لكل شخص راشد في المناطق الزراعية، ونحو (2100) حريرة في المنطقة الحضرية، يضاف اليها تعويض صغير من اجل المنتجات غير الغذائية ومحسوباً بسعر الدولار الجاري يساوي ذلك دخل مقداره (0,18) و (0,21) دولار امريكي على التوالي في عام 2003 على سبيل المثال. وبناءً على هذه الحسابات ، تم تحديد خط الفقر للشخص لعام 2000 بمبلغ 328 روبية شهرياً للمناطق الريفية و 454 روبية للمناطق الحضرية. لكن الملاحظ ان خط الفقر المطلق يحتوي حدوداً أخرى، منها:

أ- التباين في أوضاع ما تحت خط الفقر، والذي أشار اليه تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2004 الى ان عدد الذين يعانون من سوء التغذية في الهند هو (221) مليون شخص في عام 2001-2002 مقابل (140) مليون شخص في الصين.

ب-التباين في توزيع الدخول وفي الاستهلاك يقود الى الاهتمام بخط فقر نسبي، مثلاً معدل السكان الذين تقل دخولهم عن مستوى متوسط الدخل[27].

وفي مستوى المقارنة العالمية، فأن المقاييس المستخدمة هي معدلات السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً (بتعادل القوة الشرائية) بالنسبة للفقر الفاقع، وبدولارين يومياً بالنسبة لعتبة الفقر التي يأخذ بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويعود ضعف خط الفقر في الهند الى تضافر ثلاثة عوامل على الأقل:[28].

1- ضعف إحداث الوظائف (نمو بدون استخدام).

2- التباين الجغرافي.

3- عدم المساواة الاجتماعية.

لقد أكدت الحكومة الهندية في الخطة الثانية عشر (2010-2015) إن تخفيض نسبة الفقر يحتاج الى استراتيجية شاملة، بما في ذلك السياسات الرامية الى تحسين الصحة والاهتمام بالتغذية والتعليم ، وإصلاح سوق العمل لتقليل الفوارق ما بين العمل الرسمي وغير الرسمي، والعمل على جعل الانفاق الاجتماعي أداة أكثر قوة للتعامل مع ارتفاع عدم المساواة، والذي يصل نسبته الى (5%) من الناتج المحلي الإجمالي الهندي، وهي نسبة منخفضة وفق المعايير الدولية بالمقارنة مع اقتصادات الدول الناشئة الكبيرة.

ومن الجدول **(8) من الملحق (أ)** يلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة سكان الهند الذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار يومياً (بالأسعار الدولية لعام 2005)، من (49,4%) عام 1994 الى

(27) جان جوزيف بوالو، الاقتصاد الهندي، مصدر سابق، ص69-70.

(28) جان جوزيف بوالو، مصدر سابق، ص76.

(32,6%) عام 2010، نتيجة السياسات الحكومية التي تتمثل في تطوير البنى التحتية لاستغلال الأراضي أو في انشاء " مخطط ضمان العمالة الريفية" الذي يمول 100 يوم عمل زراعي للفقراء في المناطق الريفية.

3- البنية التعليمية (مؤشرات الثقافة المجتمعية): أولت الهند اهتماما بالعنصر البشري من خلال تزويده بالتعليم المتميز، وتدريبه والعمل على رفع كفاءته، حيث تبنت الحكومة الهندية منذ عام 1968 سياسة قومية بهدف تحسين نوعية الخدمة التعليمية ووصولها الى قطاعات عريضة من الجماهير. وتلتزم الحكومة بموجب الدستور بالتعليم الالزامي المجاني لجميع الأطفال من الفئة العمرية (6-14) وعلى الأخص الأطفال الذين ينتمون الى الفئات الفقيرة ودعم كافة مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية الى المرحلة الثانوية بشكل مكثف.

لقد طالبت سياسة التعليم الوطنية عام 1986 بأن يتم انفاق(6%) من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم. ولم يتم تحقيق ذلك الهدف، ولغاية سنة 2003 لم يكن مخصصاً من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم سوى (3,5%)[29] ويمكن ارجاع هذا الإخفاق الى كون النظام التعليمي في الهند اتسم بتناقض مماثل. فمدارس التدريب الفني تخرج عناصر قادرة على المنافسة الدولية خاصة مع تقدم الهند بشكل مزدهر في مجالات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الفضاء.

ووفقاً لأخر تحديث لإحصائيات البنك الدولي لعام 2013 بلغ انفاق حكومة الهند على التعليم الحكومي (14.05%) من جملة الانفاق الحكومي، ونحو (3,84%) من الناتج المحلي الإجمالي[30] وكما هو موضح في الجدولين **(9) و (10) من الملحق (أ).**

نستنتج من قراءة بيانات الجدولين أعلاه ان نسبة الانفاق على التعليم في الهند كنسبة من الانفاق الحكومي في تزايد مستمر، طالما كانت التوجهات الحكومية عازمة على تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يسهم في تحقيق مخرجات بشرية يمكن توظيفها واستغلالها كطاقة فاعلة في المجتمع.

3- البنية الصحية : إن عملية التنمية في الهند لجعل النمو أكثر شمولاً يتطلب تغطية أفضل للرعاية الصحية، لان قسماً كبيراً من سكان الهند يعاني من سوء الحالة الصحية ، وعلى هذا الأساس تولي الحكومة الهندية اهتماما بصحة سكانها، وقد تحسن الانفاق على الصحة لكل فرد، حيث أرتفع من نحو (45,25) دولاراً عام2010 ليصل الى نحو (62,72) دولاراً عام 2016 ، وتحسن العمر المتوقع بالسنوات من نحو (66,69) عام 2010 الى نحو(69,17) عام 2017، **ينظر الجدول (11) من الملحق (أ).**

---

(29) ديتمر روذر موند، الهند نهضة عملاق آسيوي، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، ط1، 2008، ص267.

(30) محمد كريم جبار الخاقاني، ابعاد الصعود الهندي في النظام الدولي، في: (مجموعة مؤلفين)، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ط1، برلين 2018، ص69.

مما سبق يتبين انه على الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الهند والذي أدى الى تراجع في معدلات الفقر وتحقيق تحسينات مثيرة للإعجاب في مجال الرعاية الصحية والتعليم، الا ان هناك تفاوت في أداء البنى التحتية الهندية الخرى كالماء والكهرباء وقضايا البيئة ومستويات التنمية المستدامة ، حيث ان بعضها قد شهد تحسناً ملحوظاً، فيما لا تزال هناك بعض المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون تطوير قطاع البنى التحتية، وأهمها العجز المالي وعدم توفر الإمكانات المادية، والدين العام المرتفع الذي يحول دون الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ووجود بعض العوائق التنظيمية تجاه السماح للمستثمرين الأجانب الشروع بالاستثمارات الحيوية ولاسيما بالمرافق الحيوية التي لها صلة بعملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا : المقومات السياسية للهند في الفضاء الأسيوي والارتقاء نحو العالمية

أعطت عملية الإصلاح الاقتصادي التي شرعت بها الهند منذ العام 1991 زخماً اضافياً للهند في بناء قوتها السياسية الى جانب قوتها الاقتصادية، مكنها من الدخول في معترك المنافسة مع أبرز القوى الإقليمية المحيطة بها. ذلك ان النهج الديمقراطي الهندي الراسخ والممتزج مع العقلية السياسية المعاصرة لقادة الهند أسهمت في جعلها دولة ذات مقومات سياسية فريدة من نوعها، ومنحتها ثقلاً في النظام الدولي وعاملاً مهماً ومؤثراً في التفاعلات السياسية والأمنية التي تجري في الإقليم الآسيوي عموماً وفي جنوب آسيا على وجه الخصوص. ولأجل فهم هذه الخصائص والمرتكزات السياسية التي تعد بمثابة (مقومات)، سوف يتم التطرق الى أبرز تلك المقومات في الجانب السياسي عبر البحث في ثلاث نقاط اساسية وهي:

- الواقع السياسي الهندي
- مؤشرات الاستقرار السياسي
- فاعلية السياسية الخارجية

أولا : الواقع السياسي الهندي

نالت الهند استقلالها في 15/آب أغسطس 1947 ومنذ ذلك الوقت عُرفت الهند باعتبارها دولة ذات سيادة، وانها جمهورية اشتراكية وعلمانية وديمقراطية [*] إلا أن، قيام تلك الدولة لم يخلو من وجود عدد كبير من المشاكل المعقدة التي يجب أن تحل، فقد تم تقسيم البنغال والبنجاب وقسم الجيش

(*) أخذت الهند، بالنظام العلماني الديمقراطي منذ تأسيسها، كأفضل نظام ملائم بقيمه، آلياته ووسائله للحفاظ على كيان الدولة. واحترمت القوى السياسية هذا النظام والتزمت بقواعده التي تتيح أمكانية تداول السلطة، وتعلي من قيمة المواطنة، حيث تتيح الفرصة للمشاركة السياسية للمواطنين بغض النظر عن الدين، الطائفة، العرق أو الجنس.

(انظر: محمد سعد أبو عامود: الهند: من اكبر مستعمرة إلى اكبر ديمقراطية، الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، متاح على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220274&eid=2

والموظفين المدنيين وممتلكات حكومة الهند البريطانية الأخرى وسبق ذلك مفاوضات مع عدد كبير من الولايات الاميرية حول انضمامها الى الهند أو باكستان وبقيت عدة مشاكل بدون حل أبرزها قضية مياه قنوات الري في البنجاب وقضايا التعويض عن الأموال التي تركها ملايين اللاجئين للبلدين واخيراً قضية كشمير[31] ، حيث ان جميع هذه المشاكل كان لها تأثيرها الواضح على ملامح الدولة الجديدة ومؤسساتها السياسية في المرحلة اللاحقة. وبموجب قانون استقلال الهند لعام 1947 انتقلت سلطة الحكم الخاصة بالهند[*] الى الجمعية التأسيسية الهندية وجعلها السلطة التشريعية حتى تبني الدستور الجديد، حيث يعد دستور الهند من أطول الدساتير المستقلة في العالم وأكثرها شمولاً، وقد دخل حيز التنفيذ في 26 يناير عام 1950[32] .

تم وضع الدستور الهندي على غرار الدستور البريطاني في بعض فقراته وبعد 15/آب 1947، بدأت الجمعية التأسيسية الهندية بتأدية وظيفتين، الأولى انها أصبحت بمثابة البرلمان المؤقت للهند برئاسة (مافلانكار) والثانية هي جمعية تأسيسية برئاسة (راجندرا برسادا)، حيث استمرت في أداء هاتين الوظيفتين حتى الانتهاء من وضع الدستور.

ثانيا : مؤشرات الاستقرار السياسي

فلطالما كان الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفاعليته، إلا أنه مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات.

وعليه فالاستقرار السياسي هو حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى[33] وللاستقرار السياسي ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: [34]

---

(31) نقلاً عن: ستار جبار علاي، السياسات العامة في الهند، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (34) حزيران، 2017، ص68.

(*) استندت السلطة الى قانون حكومة الهند لعام 1935، الذي عدل بقانون استقلال الهند لعام 1947، وطلبت الجمعية التأسيسية من اللورد (مونتباتن) ان يكون اول حاكم للهند، حيث اكد في اول خطاب له في الجمعية قبوله المنصب.

(32) منصور عرابي، التجربة الهندية، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2014، ص149.

(33) شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي... معاييره ومؤشراته، موقع دام برس بتاريخ 2016/8/31 ومتاح على الرابط:
http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497
تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/4/10.

(34) هدير نبيل محمد مبروك، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا (2009-2016)، دراسة منشورة في موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 2016/7/19، ومتاح على الرابط:
https://democraticac.de/?p=34241

1- **البعد الخاص بفاعلية المؤسسات السياسية** : ويتعلق بقدرة النظام السياسي على تحقيق التوازن بين مدخلات العملية السياسية والتي تتمثل في المطالب والتحديات التي تواجه النظام السياسي , ومخرجات العملية السياسية والتي تتمثل في الممارسات والقرارات التي يتخذها النظام لتلبية المطالب الشعبية المتمثلة في : العدالة في توزيع الثروات وكفالة الحريات العامة وانجاز التنمية وتوسيع مجال المشاركة السياسية

2- **البعد الخاص بشرعية النظام السياسي:** والذى يعرف بالبعد النفسي ويقوم على فكرة الرضا الجماهيري تجاه النظام الحاكم ومؤسساته السياسية. حيث يرتبط الاستقرار بمدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية تقوم على عنصري الولاء والطاعة نتيجة اقتناع الجماهير بقدرة النظام على تلبية مطالبها.

3- **البعد الخاص بالسلوك السياسي:** والذى يرتبط بالغياب النسبي لمظاهر العنف السياسي الرسمي والشعبي، كما يرتبط بالالتزام في القواعد والقوانين سواء من قبل الجماهير أو السلطة الحاكمة.

وعلى هذا الأساس يعد مؤشر الاستقرار السياسي من بين المؤشرات التي تقيس مدى فاعلية النظام السياسي الذي تتمتع به الدولة وقدرته على تلبية متطلبات المجتمع، ووفق هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي، يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، عبر ارقام واحصائيات محددة، وهذا المؤشر هو متوسط لعدة فهارس أخرى مستقاة من وحدة المعلومات الاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وخدمات المخاطر السياسية.

انظر جدول (12) من الملحق (أ).

وبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2017، الواردة في **الجدول (12)** صنفت الهند في المرتبة (36) من بين (100) دولة، وضمن الفئة (- 0,83) ، ما يعني تذبذب هذا المؤشر، مما يدل على عدم استقرار سياسي للهند، نتيجة وجود بعض المشاكل الداخلية كالصراعات الحزبية، والعنف [*]وضغط الحركات الانفصالية والتمردات وخاصة في جامو وكشمير ذات الاغلبية المسلمة. لكنه خلال الاعوام الاخيرة (2015-2017) يلاحظ أتجاه المؤشر نحو الايجاب مما يعني أنها تسير في اتجاه الاستقرار السياسي.

---

[*] أدت الخلافات بين الهندوس والمسلمين حول المسجد البابرى في أيوديا بولاية أوتار براديش ومحاولات الهندوس هدمه وبناء معبد الإله رام مكانه إلى مقتل الآلاف من المسلمين، منذ أن بدأ هذا الخلاف يطرح نفسه بشدة في عام 1989، وتدمير المسجد من قبل المتطرفين الهندوس في 1992، وأعمال العنف في بومباى عام 1993، وأخيراً تجدد الأعمال الطائفية بسبب هذه القضية عام 2002.

(أنظر: فاطمة أسامة، التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام 2000، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ، 2016/8/3، ومتاح على الرابط:

https://democraticac.de/?p=35051

ثالثاً : فاعلية السياسة الخارجية الهندية

في كثير من الجوانب تضفي الدول أهمية استثنائية لسياستها الخارجية انطلاقا من الأدوار المميزة التي تؤديها في مجال تحقيق أهداف الدولة العامة، حيث تعد القناة المسؤولة عن الاتصال بالبيئة الخارجية اقليمياً ودولياً وعلى مستوى الدول أو المنظمات أو الوحدات الدولية الاخرى أولاً، وهي الاداة المكلفة بتنفيذ ومتابعة مصالح الدولة ثانياً، وهي الجهة المسؤولة عن مكانة وهيبة وسمعة الدولة في العالم والارتقاء بها ثالثاً.

أولاً : سمات السياسة الخارجية الهندية

هناك جملة من السمات التي غالبا ما تشترك الدول في اداء سياستها الخارجية ومن هذه السمات هي: (35)

1- نسبة القدرة على المزج بين الواقعية كمنهج للعمل وبوصلة لأهداف السياسة الخارجية وبين الطموح والرغبة بتأدية ادواراً معينة تبدو انها تتجاوز قدرات الدولة ولو مؤقتاً.

2- ادراك صناع القرار السياسي الخارجي لطبيعة الاهداف السياسة الخارجية والظروف المحيطة بها وطبيعة توجهات السياسة الخارجية أزاء البيئة الخارجية الواجب اتباعها.

3- التعامل مع الفرص والتحديات بنوع من الدينامية اللازمة لتدنية الكلفة وتعظيم العائد تحت سقف شروط معقولة من الرضا الذي تحدده طبيعة المرحلة التي تحيط بالسياسة الخارجية.

4- مكانة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية والذي يتعلق بترتيب الحاضر والاستعداد للمستقبل عبر بناء تصورات منطقية محتملة تخدم بالنتيجة اهداف السياسة الخارجية.

ثالثا : منافذ الصعود الهندي ومشاهد الارتقاء نحو العالمية

يتضمن مشهد الصعود الهندي الى العالمية ثلاثة منافذ دولية رئيسة في علاقات الهند مع العالم الخارجي وهي الولايات المتحدة الامريكية – روسيا –الاتحاد الأوربي ، على ان الصين هي محفز اقليمي عبر التنافس المحموم مع الهند في مختلف الاتجاهات لاعتبارات ان كلا من الهند والصين من الدول الصاعدة وتميزتا بقدراتهما الاقتصادية والسيسيولوجية ، وعلاقاتهما الاقليمية والدولية ، فضلاً عن ان الهند تُعد مؤشراً ديمقراطيا في الفضاء الآسيوي .. مما يمهد السبيل لاستقطابها دولياً ، ويعطي الهند مزايا التداخل في مفاصل السياسة الدولية والبحث عن موقع متقدم في الفضاء العالمي .. وهذا المحور تضمن الآتي :

أولاً : الولايات المتحدة ومشهد الصعود الهندي والارتقاء نحو العالمية : أضحى التواجد الأمريكي في القارة الآسيوية واحداً من أهم وأكثر العناصر فعالية في توجيه مسار الصعود الهندي نحو العالمية، لأهمية

(35) مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، المانيا، 2018، ص6.

هذه القارة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، من منظور التوجه شرقاً والتي أصبحت أحدى أهم الأولويات في هذه الاستراتيجية الامريكية، ولكون الولايات المتحدة لديها العديد من الارتباطات والاتفاقيات والشراكات مع أغلب دول الإقليم الآسيوي، ولأهمية الحفاظ على المصالح الأميركية في القارة، لاسيما تلك المتمثلة في تأمين امدادات الطاقة.

1. الاستراتيجية الامريكية في آسيا

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها الجديدة بالتحول نحو آسيا– الباسيفيك Pivot to Asiaعام 2011، بدأت تدرك وتعترف بالأهمية الاقتصادية المتزايدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتحديات الأمنية التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة مستقبلاً في هذه المنطقة، الامر الذي يعكس توجهاً أمريكياً عرف في البداية بمسمى "محور الارتكاز الآسيوي"، ثم أصبح لاحقاً يسمى "إعادة التوازن "rebalance، وتقوم نقطة ارتكازه على دعم الروابط الدبلوماسية، والعلاقات التجارية، وكذلك الأمنية للولايات المتحدة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث اعتبرت (هيلاري كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت المحرك الرئيس للسياسة العالمية، مشيرةً إلى ستة محاور أساس ستمضي من خلالها واشنطن قُدماً في التعامل مع هذه المنطقة، وهي:(تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، تعميق العلاقات مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين، التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، زيادة التجارة والاستثمارات، توسيع الوجود العسكري، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان) [36].

وقد مثلت هذه المبادئ إطاراً واسعاً لما سُمي لاحقاً "إعادة التوازن في آسيا". وهذا النهج الجديد للشراكة الإقليمية يمثل حجر الزاوية في إعادة صياغة سياسية الولايات المتحدة في المنطقة.

أ- الجانب السياسي- الامني من الاستراتيجية الامريكية

تضمنت استراتيجية "إعادة التوازن" بحسب ما أشار اليه مستشار الأمن القومي الأمريكي (توم دونيلون) في آذار من عام 2013، قائلاً ":أن (60%) من أسطول البحرية الأمريكية سيتركز في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام 2020، وسوف يتحول اهتمام القوات الجوية أيضاً إلى المنطقة على مدى الاعوام الخمس المقبلة، وسيعمل البنتاجون على إعطاء الأولوية لقيادة المحيط الهادئ بالنسبة لمعظم القدرات العسكرية الأمريكية الحديثة، بما في ذلك الغواصات والمقاتلات من الجيل الخامس مثل-F 22s وF-35s، فضلاً عن العمل مع الحلفاء لإحراز تقدم سريع في نشر أنظمة الدفاع الصاروخي والرادار."[37]

---

[36] أحمد عاطف، عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ، دراسة منشورة في موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2014/7/8، على الرابط:

https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/308/

[37] المصدر نفسه .

لقد أثار التحول الاستراتيجي الأمريكي باتجاه آسيا والشرق الأدنى من خلال شراكات آسيوية جديدة، العديد من علامات الاستفهام حول النتائج المترتبة على هذا التحول الاستراتيجي، كما أن هذا التحول قد أعلن عنه من قبل الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في إطار وثيقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الدفاع الامريكية، حيث يتضح منها قلق واشنطن من النمو العسكري الصيني، والرغبة في اكتساب الهند كحليف رئيسي في المنطقة [38].

وهنا بدأت الولايات المتحدة في تكوين نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين يضم (الولايات المتحدة واليابان والهند) ومن غير المستبعد توسيع نطاق هذا التحالف مستقبلاً [39].

ب-الجانب الاقتصادي من الاستراتيجية الأمريكية : فقد سعت الولايات المتحدة الى إيجاد نفوذ اقتصادي قوي لها داخل القارة الآسيوية من خلال بناء علاقات اقتصادية مع دول المنطقة، وتمتع الهند بنفوذ قوي في جنوب وجنوب شرق آسيا، لاسيما مجموعةKLMV (كمبوديا – لاوس – ميانمار–فيتنام) ، حيث شهدت الهند قفزة قوية في مستوى العلاقات مع هذه الدول واستطاعت بناء جسور قوية مع كثير منها بسبب السياسات العدائية لحكومة الصين تجاه تلك الدول.

ويُعد الوجود الهندي داخل الاستراتيجية الأمريكية أساسياً ومهماً لحصار الصين وتحويل مسار النظام الدولي، ولا يمكن الاستغناء عنه ولأسباب عدة [40]:

- **فبينما** تتمتع الولايات المتحدة بحضور قوي في الباسيفيك الغربي من شماله إلى جنوبه وتستطيع السيطرة عليه بشكل كبير لعدم تكافئ القوة البحرية بين قوات الباسيفيك الأمريكية والبحرية الصينية، إلا أنه في المقابل، لا تتمتع القوات الأمريكية بنفس القدر من السيطرة على المحيط الهندي، لاسيما شواطئ جنوب آسيا بين بحر (أندامان) في شرق خليج البنغال وحتى شمال بحر العرب، فضلاً عن إن القوات الأمريكية تفتقر إلى وجود فعال في خليج البنغال ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى في المساعي الأمريكية نحو تطويق الصين.
- عّد الهند أكبر ديموقراطية على وجه الأرض وهذه النقطة تحديداً تعدها الولايات المتحدة متكئاً لها في أي محاولة أمريكية مستقبلية لدعم التحول الديموقراطي في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا. فالولايات المتحدة تتقاسم رؤى مشتركة مع حكومة (مودي) تقوم على استشعار الخطر الصيني

---

[38] التنافس الأمريكي– الصيني من أجل الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات آسيوية، 2019/7/7، متاح على الرابط: https://www.politics-dz.com/

[39] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ – استراتيجية احتواء الصين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، المانيا– برلين 2018/9/8، متاح على الرابط:

https://democraticac.de/?p=56196

[40] أنس القصاص، الكوهينور يتلألأ مجدداً: الفرصة الهندية في ظل تحولات النظام الدولي، Institute for Global Security & Defense Affairs (IGSDA)، 2019/7/11، متاح على الرابط:

http://igsda.org/2019/07/11/http-igsda-org-p1931/

ومحاولة التصرف بإيجابية حيال هذا التهديد سواء كان ذلك عن طريق منظومات التعاون الإقليمي أو التعاون المشترك بين البلدين.

- إن الولايات المتحدة ترى في الهند شريكاً تجارياً واقتصادياً شديد الأهمية. فالولايات المتحدة تستفيد من حالة النمو الاستثنائي الذي تشهده الهند خلال الأعوام الماضية والذي أنعش الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بسبب وفرة الإنتاج ورخص التكلفة ووفرة الأيدي العاملة المدربة وضعف العملة؛ الامر الذي مكّن الهند من الدخول شريكاً أساسياً في معظم سلاسل التوريد وسلاسل القيمة ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد العالمي، لاسيما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الإنتاج والنقل والمنتجات الزراعية. في المقابل، استفادت الهند من البرنامج الأمريكي لنظام الأفضليات المعمم[*] GSP والتي كانت أكبر مستفيد منه على مستوى العالم ولمدة طويلة.

2- الاستراتيجية الامريكية في جنوب آسيا

تسعى الولايات المتحدة الامريكية لدمج الهند في منظومة الأمن في آسيا لتكوين تحالف متماسك في المحيطين الهادي والهندي لاحتواء التمدد الصيني، ويستدل على ذلك الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك(جيمس ماتيس) الى الهند في أيلول2017، حيث ركزت الزيارة على وضع استراتيجية دفاعية مشتركة بين الدولتين في المحيط الهندي، فضلاً عن لتعزيز الدور الهندي في أفغانستان، وأعقبت ذلك زيارة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك الى الهند (ريكس تيلرسون) [41].

ويمكن القول أنه وبسبب مواقف الرئيس الأمريكي (ترامب) المختلفة والتي أدت إلى موجة شك لدى عدد من الدول الآسيوية، خاصة بعد انسحابه من اتفاق شراكة المحيط الهادي، تثار تساؤلات مهمة لدى تلك الدول عن مدى التزام الولايات المتحدة بتوفير ثقل موازن للهيمنة الصينية في جميع أنحاء المنطقة.

فالهند تعد من أشد الحلفاء والموثوق بهم من جانب الولايات المتحدة الامريكية في منطقة آسيا، والذي يمكن القول معه أن واشنطن اختارت الهند كعنصر لمعادلة الكفة في المنطقة التي تهيمن عليها الصين، ولعل أبرز دليل على ذلك هو تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق (ريكس تيلرسون) خلال زيارته للهند في 18 تشرين الأول/2017 بأن "الهند بلد محوري بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية

---

[*] "Generalized System of Preferences" هو نظام تجاري طويل الأمد يوفر تخفيضًا في التعريفة الجمركية لأقل البلدان نموًا في العالم، والدول الأولى بالرعاية هي فقط التي تستفيد بالنظام، ويستهدف البرنامج ما يقرب من 121 دولة داخل منظمة التجارة العالمية، ويعرف عالميًا باسم "GSP". وبموجب هذا النظام سمح البرنامج للهند بتصدير بضائع ومنتجات يتم إعفائها من الرسوم الجمركية تصل قيمتها إلى 5.6 مليار دولار. وفي مارس 2019، أعلن الرئيس الامريكي (ترامب) نيته استبعاد الهند من برنامج "نظام الأفضليات المعمم" وعدم اعتبارها من الدول النامية، والبدء بتطبيق النظام الجديد بداية من 5 يونيو من العام ذاته.

[41] منى مصطفى، جغرافية الازمات: انعكاسات التوتر في جنوب آسيا على الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد (23)، سبتمبر – أكتوبر، 2017 ، ص90.

في أفغانستان، والبلدان سيواصلان الاستفادة من روابطهما الاقتصادية القوية [42] . وما يدعم ويعزز تلك الموثوقية العرض الذي تقدمت به واشنطن للهند تزويدها بمعدات عسكرية حساسة صالحة لاستخدامات متعددة. حيث لم تزود واشنطن إلّا عدد قليل من حلفائها بمثل هذه المعدات.

إن الشراكة الأمريكية –الهندية ستؤدي إلى زيادة التنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة في المحيط الهادئ، في ظل حرب النفوذ والبحث عن موارد جديدة، فواشنطن لا تريد خسارة المواقع في حرب النفوذ ضد الصين في المنطقة، وترى في الهند "وكيلًا قوياً" يمكنه أن يساعدها على زيادة نفوذها العسكري والسياسي على حساب الصين. الامر الذي لفت إليه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، (جيمس ماتيس)، بقوله، إن الهند تعدّ قوة كبيرة قادرة على تحقيق الاستقرار في جنوبي آسيا والمحيط الهادئ[43].

3- الاستراتيجية الامريكية في جنوب شرق آسيا

يتمحور الدور والتأثير الامريكي في اقليم جنوب شرق آسيا من خلال تواجدها لحماية حلفاءها المحتملين في ذلك الاقليم لاسيما موقفها الداعم للهند في السماح لها بتوطيد علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مع دول الآسيان، وتدخل الولايات المتحدة وأستراليا واليابان في أزمة بحر الصين الجنوبي المتعلقة بتلك الدول والصين لفرض السيطرة والتضييق عليها[44].

ووفقاً لما سبق قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل تشرين الاول 2015، وإحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادئ، بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما حدا بالرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بالقول "أن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي، كما صرح أوباما: "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولاً كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، وينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا"[45] .

ثانياً : روسيا ومشهد الصعود الهندي والارتقاء نحو العالمية:

لقد كان من بين الأهداف الجوهرية في الاستراتيجية الهندية على المستوى الدولي، السعي الى أتباع سياسة خارجية مباشرة بهدف تأمين ودعم نموذجها على المستوى الدولي، وتجسد ذلك من خلال الجهود

---

[42] المصدر السابق ، ص 90 .

[43] عبد الله زرّار، أمريكا تقوي الهند لإضعاف الصين.. فهل تُفشل باكستان الخطة؟ ، مقال تحليلي منشور بتاريخ 2017/10/27، على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/

[44] المصدر نفسه .

[45] نقلاً عن: شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2016/3/13، متاح على: http://www.acrseg.org/2353

الحثيثة التي قامت بها منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين في التحشيد لكسب دعم الدول الكبرى لتأكيد مكانتها الدولية من خلال[46]:

1- السعي نحو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة لكونها القوة العظمى في العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتمثل ذلك بالزيارات المتبادلة بين الجانبين.

2- محاولة ترميم علاقاتها مع روسيا الاتحادية بوصفها كانت ولا تزال مصدر مهم للأسلحة الروسية الى الهند.

وتبدو رغبة روسيا واضحة جلياً في تحسين الشروط الدولية للهند من خلال تعبير موسكو عن رغبتها في توسيع عدد أعضاء الدول الدائمين في مجلس الأمن، مرشحةً الهند لان تكون عضواً فيه، ودليل على سعي الدبلوماسية الروسية لتقوية وضع الهند على الساحة الدولية [47].

وبحيث أن الهند تعول على الاستفادة من المزايا التي تقدمها الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدول الإقليمية نفسها داخل الإقليم الآسيوي أو بين دول إقليم آسيا والخارج، فأن روسيا هي الدولة التي ترى فيها الهند الشريك الاقتصادي المهم للقارة، وتمثل ذلك في وضع (دعم التعاون الاقتصادي) بين الدولتين في مكانة متقدمة ضمن مباحثات "مودي" و"بوتين"، حيث أعلن الرئيس الروسي بحث إمكانية التعاون في مشروعات للغاز المُسال بين الدولتين. كما أتفق الجانبان على زيادة التبادل التجاري بينهما إلى 30 مليار دولار، ورفع الاستثمارات المباشرة المتبادلة إلى 15 مليار دولار بحلول 2025[48]، فضلاً عن تسريع عملية التفاوض لإبرام اتفاق للتجارة الحرة بين الهند والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتأسيس آلية "روسيا بلس"(Russia Plus) لتسهيل تدفقات الاستثمارات الروسية إلى الهند، وبما يجعل روسيا سوقاً جديداً للمنتجات الهندية.

هناك حقيقة لا يمكن أغفالها، وهي أن اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي لا يزال ضعيفاً جداً، ومن هنا، ستحاول روسيا البحث عن تواجد لها في القارة الآسيوية والاستفادة من أسواقها كمنصة لتصدير بضائعها، فعلى سبيل المثال خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي (ناريندرا مودي) الى روسيا في شهر أيلول عام 2019 لحضور المنتدى الاقتصادي السنوي في فلاديفوستوك أعلن رئيس الوزراء عن خطة ائتمانية بقيمة (مليار) دولار أميركي لتمويل تنمية المنطقة، فقد وافق (مودي) والرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، على إقامة خط بحري بين عاصمة الشرق الأقصى فلاديفوستوك، وتشيناي الهندية، من شأنه تقليل وقت النقل من 40 إلى 24 يوماً [49]. ومن هنا تجد روسيا بإمكانها التأثير في طريق الحرير الصيني من

---

[46] عبد الرحمن عبد العال، الهند.. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (167) يناير 2007، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، ص112-113.

[47] سامر عبد الله، "منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد (142) ، بيروت 2012، ص110.

[48] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[49] أنظر: لوب لوغ، روسيا تسعى إلى توازنات إقليمية لخدمة مصالحها الاستراتيجية، ترجمة (مكي معمري)، موقع الامارات اليوم، 2019/10/5، متاح على الرابط:

خلال التعاون مع الهند وايران عبر إمكانية إطلاق الممر الشمالي–الجنوبي والذي سوف يربط ميناء مومباي الهندي مع الميناء الإيراني بندر عباس [50].

كما إنّ قيام الهند بفتح رابطة الجنوب الآسيوي للتعاون الإقليمي SAARC ومبادرة خليج البنغال للتعاون الاقتصادي والتقني متعدد المجالاتBIMSTEC، وهما اللتان تعتقد الهند بأنّ الصين تحاول الصيد في الماء العكر عبرهما، لتعزيز آمالها في الهيمنة، يمكن أن يسمح للهند بدعوة شريكها الروسي، إلى المشاركة بعمق في هذه المناطق، عبر مشاريع مشتركة بقيادة هنديّة، تعمل كجزء من "ممرّ النموّ الآسيوي الإفريقيAAGC"، حيث أنّ مبادرة "ممرّ النمو الآسيوي– الإفريقي"، ستعتمد على رأس المال الياباني وسيشكّل هذا الأمر سيفاً ذا حدين، فهو سيؤدي إلى قيام الصين بتأطير المبادرة على أنّها عقبة أحاديّة الدعم، وجدت لتعرقل "طريق الحرير"[51].

ثالثاً : الاتحاد الأوروبي ومشهد الصعود الهندي والارتقاء نحو العالمية: منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تتطلع الهند الى أن تكون طرفاً اقليمياً وعالمياً رئيساً في هذا القرن. ففي العام 2003، أعلن (ياشوانت سينها) وزير الشؤون الخارجية الهندي آنذاك، " أن سياسة الهند الخارجية في القرن الحادي والعشرين ستهدف الى تمكين وتيسير ظهور الهند الحثيث على الساحة العالمية من خلال تعزيز نفوذها على الصعيدين المحلي والعالمي[52]

ويبدو أنها ستحتفظ بخيار إقامة علاقات شراكة متنوعة مع لاعبين عدة [*]، سعياً منها لتحقيق مصالح متنوعة وفي ظروف متفاوتة. وهذا يعني إن الهند بدلاً من أن تبقى "غير منحازة" فأن الأنسب لها أن تصبح "متعددة الانحياز" متبعة في ذلك نهجاً يسمى الاستقلال الذاتي الاستراتيجي... وآسيوياً، فأن المصالح الهندية تتمثل في السعي الى التنافس الاستراتيجي أمام اللاعبين الرئيسيين، لاسيما (الصين)، لكن دون الانزلاق الى صراع أو صدام جيوسياسي.

---

https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2019-10-05-1.1258728

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/12/24

[50] ستتبع الشحنة خط السكك الحديدية الإيراني "أستارا–رشت–قزوين" والذي يرتبط بالسكك الحديدية الأذربيجانية عبر نهر أستارا، مما يسمح بتسليم البضائع من الهند إلى روسيا قبل 20 يوماً من الطريق التقليدي عبر قناة السويس، وسيتم تخفيض تكلفة النقل بنسبة (30–40 ٪).. ارجع : أناستاسيا زوكوفا، هل هناك بديل "لطريق الحرير الجديد" الصيني؟، موقع كاتخيون الاليكتروني، 2018/11/5، متاح على الرابط: https://katehon.com/ar/article/hl-hnk-bdyl-ltryq-lhryr-ljdyd-lsyny

[51] أندرو كوريبكو، مشاريع الشرق والدور الروسي...لاحتواء الخلاف الهندي الصيني ، ترجمة وتعريب: عروة درويش، موقع قاسيون، 2017/12/30، متاح على الرابط: http://kassioun.org/editor-wrote/item/58637-32466

[52] فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة 64 ، أبو ظبي، 2014، ص39–40.

[*] تكشف مراجعة السياسة الخارجية الهندية عن تطلعات عالمية تستهدف تنويع شركاء الهند، والانخراط في عملية إعادة هيكلة النظام الدولي، وما عبّر عنه "مودي" في كلمته أمام "حوار شينجريلا" في سنغافورة في حزيران 2018 بتركيزه على دور الهند كحلقة وصل بين المحيطين الهندي والهادي ومركز عالمي للتجارة والتكنولوجيا والتنمية. ينظر: منى مصطفى، الهند أولاً :لماذا تتجه نيودلهي لموازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2019/1/8، متاح على: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4452/

ووفقاً للتقرير الصادر عن مركز بناء السلام النرويجي NOREF، عام 2016 بعنوان تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي" فقد أصبحت الهند أكثر سعياً في التحرك نحو شغل مكانة وسط القوى الكبرى على المستوى الدولي، ودلل التقرير على ذلك، بالتحركات الهندية، وسعيها لبناء علاقات مع الدول الغربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وآسيا الوسطى[53] .

تتمثل أهمية أوروبا للهند جيوسياسياً، في بعدين أساسيين، **الأول**، علاقات الشراكة المتينة التي تجمعها فى مجالات التجارة . **والثاني**، يمثل الحوار السياسي بين الهند والدول الأوروبية حجر الزاوية في هيكل الدور العالمي، الذي تطمح إليه الهند [54]. وتعد فرنسا وبريطانيا الدولتين التي لهما مصلحة أمنية، ووجود تاريخي في المحيطين الهندي والهادئ. فمنذ عام 2014، تقوم البحرية الفرنسية بدوريات متتابعة في بحر الصين الجنوبي [55].

فالاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام2016 كانت قد أقتصر توصيفها للقارة الآسيوية بالتحديد إلى "المحيط الهندي– الهادئ" قبل عدة أشهر من إعادة تعريف للرؤية الأميركية بشأن آسيا وتتضمن وثيقة الاتحاد الأوربي عنواناً نصه "تعزيز التعاون بين الآسيان والاتحاد الأوروبي في البنية الأمنية لآسيان" [56].

فهناك نحو(40%) من تجارة الاتحاد الأوروبي تمر عبر بحر الصين الجنوبي، وأن جزءاً كبيراً من تجارة أوروبا يمر عبر المحيط الهندي والهادئ[57].

---

[53] يحدد التقرير (خمس) قضايا لفهم السياسة الخارجية الهندية هي: (تغير المناخ، وأمن الطاقة، والتكامل الاقتصادي البديل، والامن الغذائي، والتدخل الإنساني) .. للمزيد يُنظر : تقرير تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي"، والصادر عن مركز بناء السلام النرويجي، في فبراير 2016:

Devika Sharma and Jason Miklian, India's global foreign policy engagements – a new paradigm?,(Oslo: The Norwegian Peacebuilding Resource Centre, February 2016), p.12

[54] زهانغ بي، قمة هامبورغ والعلاقات الصينية– الأوروبية، موقع صحيفة البيان الإماراتية، 2019/4/20، متاح على الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-04-20-1.3539584

[55] ووجدت الهند لها دوراً في علاقاتها مع فرنسا، حيث تسعى الهند الى استغلال التأثير والتواجد الفرنسي للحد من النفوذ الصيني، وكسب أكبر عدد من المؤيدين، والذي ظهر مؤخراً في دعم فرنسا لموقف الهند بعد إعلان الأخيرة الحكم الذاتي لكشمير في مجلس الأمن 17 آب 2019 " .. يُنظر ...مقال أفضل شريك أوروبي".. هل تملأ فرنسا الفراغ الذى خلفته روسيا في الهند؟، موقع ساسة بوست، 2019/10/5، متاح على: https://www.sasapost.com/indian-french-relations

[56] أنيتا أندر سينغ، لماذا لا يُعدُّ الاتحاد الأوروبي لاعباً رئيساً في أمن "جنوب شرق آسيا"؟، مركز سمت للدراسات، 2019/1/22، متاح على: https://smtcenter.net/archives/slider/

[57] نفس المصدر السابق.

الخاتمة:

على الرغم من حالة التدهور في بعض مؤشرات الاقتصاد الهندي لاسيما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والصادرات، إلا أن الهند استطاعت تحقيق معدلات جيدة في مجالات التصدير، لاسيما في قطاعات تتميز بنمو القيمة المضافة فيها، وتحديداً قطاع التكنولوجيا والخدمات. كما ساهم هذا النمو في الوقت ذاته بتعزيز مكانة الهند في منظومة صنع القرار الاقتصادي العالمي، عبر انخراطها في العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية التي تتيح لها هامش المنافسة وطرح نفسها في الأسواق العالمية. كما أفرزت تجربة الهند الديمقراطية التي اسهمت بشكل واضح في تطور الاستقرار السياسي في الهند، الامر الذي جعلها واحدة من الدول المرشحة للارتقاء نحو العالمية لكن تبقى هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية لا تزال تشكل تحدياً للمسار الديمقراطي الهندي ومعوقاً لتطوره.

الاستنتاجات:-

في ختام هذا البحث تم التوصل الى بعض الاستنتاجات ومنها:

1. إن البيئة الاستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت من الفضاء الهادئ- الآسيوي مركز السياسة الدولية والأمن العالمي جيو-أستراتيجياً و جيو- بوليتيكياً و جيو- اقتصادياً من حيث الأهمية والفرص والتحديات، وبالصورة التي أفضت الى إنتقال الثقل والمحور من الفضاء الأطلسي- الأوربي، الى فضاء المحيط الهادئ- المحيط الهندي.
2. على الرغم من حالة التدهور في بعض مؤشرات الاقتصاد الهندي لاسيما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والصادرات، إلا أن الهند أستطاعت تحقيق معدلات جيدة في مجالات التصدير، لاسيما في قطاعات تتميز بنمو القيمة المضافة فيها، وتحديداً قطاع التكنولوجيا والخدمات. فبينما أدى تصاعد النمو الاقتصادي الهندي الى تراجع في معدلات الفقر، وتحقيق نتائج مثيرة للاعجاب في مجال الرعاية الصحية والتعليم، إلا أن أداء البنى التحتية الهندية عموماً لا يزال غير مقنعاً، رغم التحسن الملحوظ في بعض أجزاءه. كما ساهم هذا النمو في الوقت ذاته بتعزيز مكانة الهند في منظومة صنع القرار الاقتصادي العالمي، عبر إنخراطها في العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية التي تتيح لها هامش المنافسة وطرح نفسها في الأسواق العالمية.
3. أفرزت تجربة الهند الديمقراطية إن العلاقة بين الممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي جاءت ايجابية نتيجة لاتساع مجال المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وانتظام إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية وإن مؤشر الديمقراطية أسهم بشكل واضح في تطور الاستقرار السياسي في الهند لكن تبقى هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية لا تزال تشكل تحدياً للمسار الديمقراطي الهندي ومعوقاً لتطوره.
4. نتيجة للنمو الاقتصادي المرتفع في الهند وعوامل النهوض الاستراتيجية الاخرى، يمكن القول ان الهند اصبحت من بين الدول القادرة على منافسة ابرز الدول في محيطها الآسيوي، لاسيما (الصين) نظراً للتقارب والتشابه الكبير في معدلات النمو واعتماد النماذج التنموية وان اختلفت آليات التطبيق، وسوف تصبح الهند خلال العقود القادمة احدى الدول الثلاث التي تقود قاطرة الاقتصاد العالمي.

التوصيات:-

استناداً لما تقدم، يوصي البحث بضرورة إمكانية قيام الدول العربية ومن بينها (العراق) بالأخذ بالنماذج التنموية التي شرعت بها الدول الآسيوية، لاسيما (الهند والصين) اقتصادياً، والاستفادة من محفزات النمو التي يوفرها هذين الاقتصادين. كما يمكن دعوة المسؤولين والمتخصصين بالشأنين الاقتصادي والسياسي، الى دراسة إمكانية انضمام العراق الى المنظمات والتكتلات الإقليمية (بريكس وشنغهاي) للاستفادة من المكاسب المشتركة التي توفرها هذه التكتلات، فضلاً عن أهمية دراسة مدى استفادة العراق من مبادرة الحزام والطريق الصينية وبما يساعد العراق على تصدير منتجاته الى أسواق الدول الاسيوية، نظراً للتشابه الكبير في الاذواق والعادات والتقاليد، بما يحقق المنافع المشتركة ويعظم من جانب الصادرات.

الملحق (أ)

جدول (1) الناتج المحلي الاجمالي للهند بالأسعار الثابتة (بالدولار الامريكي) ومعدل النمو السنوي (%) للمدة (2008- 2018)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(بالأسعار الثابتة لعام 2010)/تريليون دولار امريكي	معدل النمو السنوي (%)
2008	1385.0	3.9
2009	1502.4	8.5
2010	1656.6	10.3
2011	1766.6	6.6
2012	1863.0	5.5
2013	1982.0	6.4
2014	2128.8	7.4
2015	2302.4	8.2
2016	2466.2	7.1
2017	2630.9	6.7
2018	3441.24	7.3

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات صندوق النقد الدولي :

India - Gross domestic product in constant prices of 2010

متاح على الرابط التالي:

https://knoema.com/atlas/India/topics/Economy/National-Accounts-Gross-Domestic-Product/Real-GDP ، تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/3/18

- بيانات صندوق النقد الدولي:

India - Gross domestic product in current prices growth rate .

https://knoema.com/atlas/India/topics/Economy/National-Accounts-Gross-Domestic-Product/GDP-growth تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/3/18

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الهند (بالأسعار الثابتة لعام 2010) للمدة (2007-2018)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) بالدولار الأمريكي
2007	1173.88
2008	1192.51
2009	1268.25
2010	1357.56
2011	1410.43
2012	1469.18
2013	1544.62
2014	1640.18
2015	1751.66
2016	1874.23
2017	1987.34
2018	2104.16
2019	4.077

Source: World Bank, The Global Economy.com, GDP per capita, constant 2010 dollars, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

جدول (3) الواردات والصادرات الزراعية للهند كنسبة من واردات وصادرات السلع للمدة (2009-2017)

السنة	الواردات الزراعية% من واردات السلع	الصادرات الزراعية % من صادرات السلع
2009	1.6	1.2
2010	1.8	2.0
2011	1.8	1.8
2012	1.8	2.0
2013	1.8	2.1
2014	1.9	1.6
2015	2.0	1.5
2016	2.2	1.4
2017	2.0	1.3

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات المواد الخام الزراعية وصادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع)، متاح على الرابط:

https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND

جدول (4) نسبة مساهمة القيمة المضافة في القطاع الصناعي الهندي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) للمدة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة%	30,1	30,2	29,4	28,4	27,7	27,2	26,6	26,2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الرابط:
https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND

جدول (5) تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات الهندي بالنسبة لـ GDP (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	44.01	45.88	45.98	45.03	45.44	46.30	46.70	47.82	47.78	47.82	48.45	49.01

Source: World Bank, Value added in the services sector as percent of GDP, available on:

https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

جدول (6) قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند (مليار دولار امريكي) ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2007-2018)

السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر/ مليار دولار امريكي	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي%
2007	25.23	2.07
2008	43.41	3.62
2009	35.58	2.65
2010	27.40	1.64
2011	36.50	2.00
2012	24.00	1.31
2013	28.15	1.52
2014	34.58	1.70
2015	44.01	2.09
2016	44.46	1.94
2017	39.97	1.51
2018	-	1.54

Source:
World Bank, Foreign Direct Investment, billion USD , & Foreign Direct Investment, percent of GDP, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

جدول (7) حصة الهند من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمدة (2007-2017)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	0,83	1,82	2,72	1,53	1,64	1,18	1,43	1,95	1,90	1,86	1,99

Source: World Bank, Percent of world Foreign Direct Investment, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

جدول (8) نسبة الفقر في الهند (%) للمدة (1988-2012)

السنة	1.25 دولار	2 دولار	نسبة الفقر الرسمي الوطني	نسبة الفقر الريفي	نسبة الفقر الحضري	مؤشر جيني (*)
1988	53.5	83.7	-	-	-	31.8
1994	49.4	81.7	45.3	50.1	31.8	30.8
2005	41.6	75.6	37.2	41.8	25.7	33.3
2010	32.6	68.7	29.8	33.8	20.9	33.9
2012	29.8	-	21.9	25.7	13.7	-

Source: Central Statistics Office of India, available on: http://mospi.nic.in

(*) مؤشر جيني: يقيس المدى الذي ينحرف فيه الدخل، أو نفقة الاستهلاك بين الافراد ضمن اقتصاد ما عن توزيع متساوي على نحو مثالي (كلما اقترب المؤشر من العدد 100 يرتفع معدل عدم المساواة).

جدول (9) نسبة الانفاق على التعليم في الهند كنسبة من الانفاق الحكومي للمدة (2005-2013)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة من الانفاق الحكومي %	21,11	69,11	3,13	13, 8	19,11	11,83	13,56	13,99	14,05

Source:
Public spending on education, percent of public spending, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

الجدول (10) الانفاق الحكومي على التعليم في الهند كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2015)

السنة	2005	2006	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	3.23	3.19	3.31	3.42	3.84	3.87	3.84	4.04	4.13

Source:
-Public spending on education, percent of GDP, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php&
- Budgeted Expenditure (Revenue) on Education by Education Department and Other Departments by Sector –Budget Estimate - 2014-15, Educational Statistics at A Glance, GOVERNMENT OF INDIA MINISTRY OF HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT DEPARTMENT OF SCHOOL EDUCATION & LITERACY STATISTICS DIVISION NEW DELHI 2018, p.19&p.103.

جدول (11) الانفاق الصحي للفرد ونسبة الانفاق الصحي من الناتج المحلي والعمر المتوقع بالسنوات ومعدل الوفيات في الهند للمدة (2010-2017)

السنة	الانفاق الصحي للفرد/ دولار	الانفاق الصحي كنسبة مئوية من GDP%	العمر المتوقع بالسنوات	معدل الوفيات/ لكل 1000 نسمة
2010	45,25	3,27	66,69	7,53
2011	48,72	3,25	67,13	7,45
2012	49,05	3,33	67,54	7,39
2013	56,22	3,75	67,93	7,34
2014	57,15	3,62	68,29	7,31
2015	58,97	3,60	68,61	7,30
2016	62,72	3,66	68,90	7,31
2017	-	-	69,17	7,33

Source:
World Bank, Health spending per capita, Health spending as percent of GDP, Life expectancy, in years, Death rate, per 1000 people, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

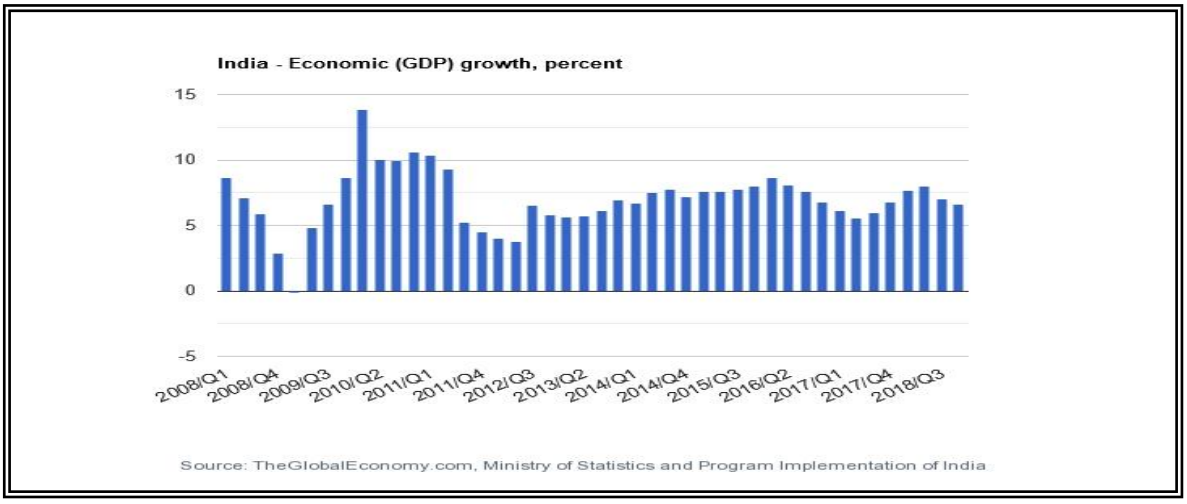
جدول (12) مؤشر الاستقرار السياسي في الهند(-2.5 ضعيف ؛ 2.5 قوي) للمدة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر	-1.28	-1.33	-1.29	-1.23	-1	-0.95	-0.95	-0.83

Source: World Bank, Political stability index (-2.5 weak; 2.5 strong) available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php

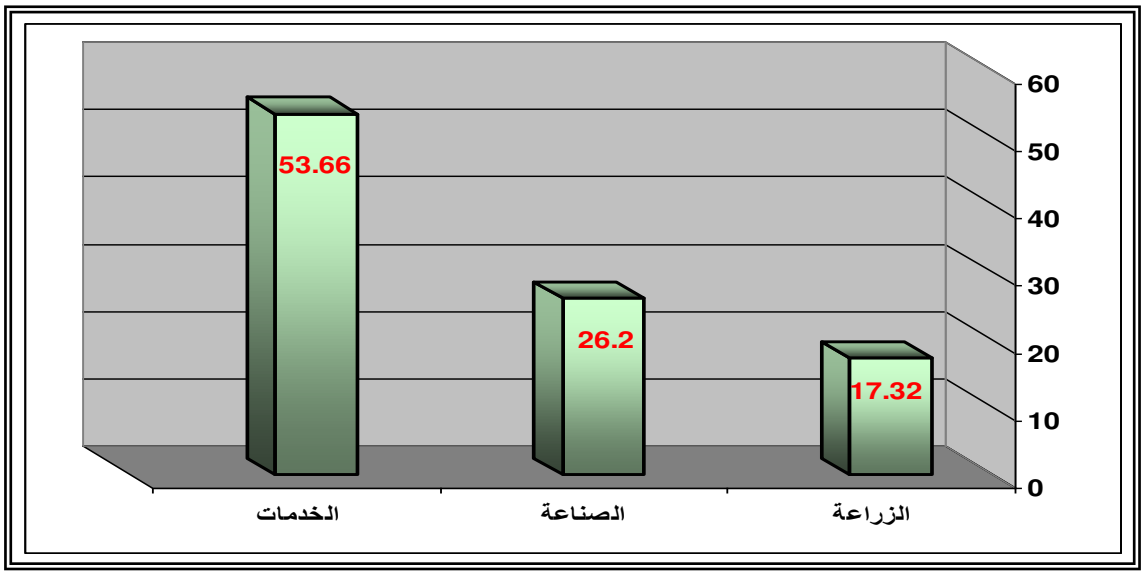
الملحق (ب)

الشكل (1) معدلات النمو الهندي للمدة (2008 – 2018)



Source: The Global Ecnomy.com .Ministry of Statistics and program Implementation of India.

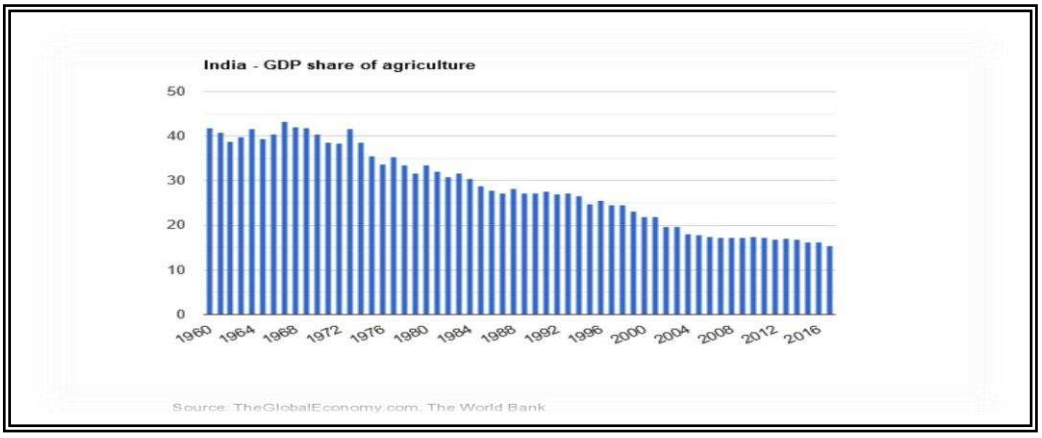
الشكل (2) نسبة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الهندي



الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

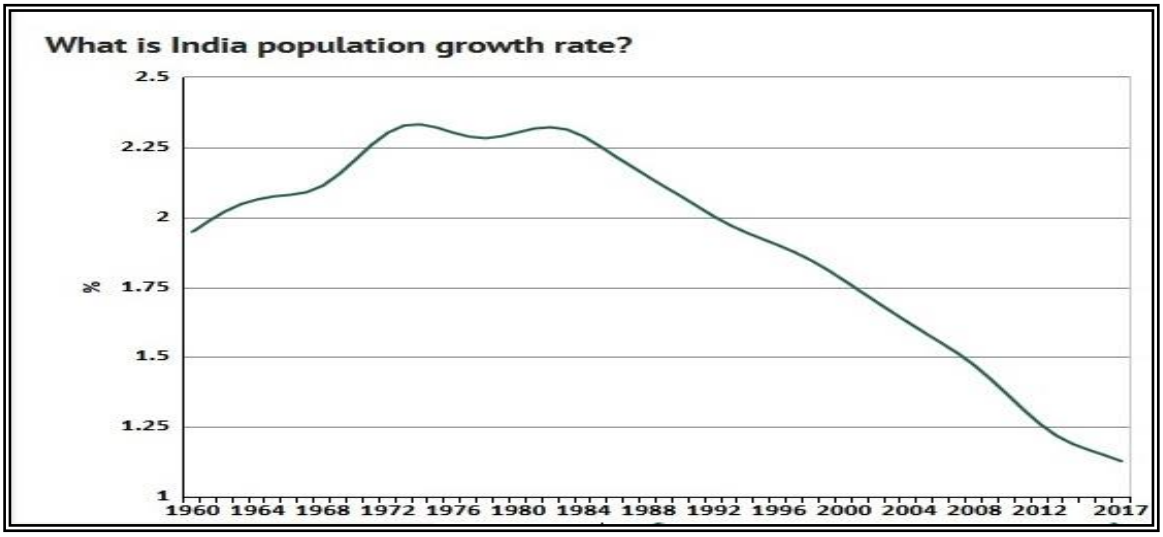
- World Bank, The Global Economy.com, available on: https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php.
- What is the Sector-wise contribution of GDP in India?, 2/4/2019, available on: https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/what-is-the-sectorwise-contribution-in-gdp-of-india-1519797705-1

الشكل (3) مساهمة القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1960-2016)



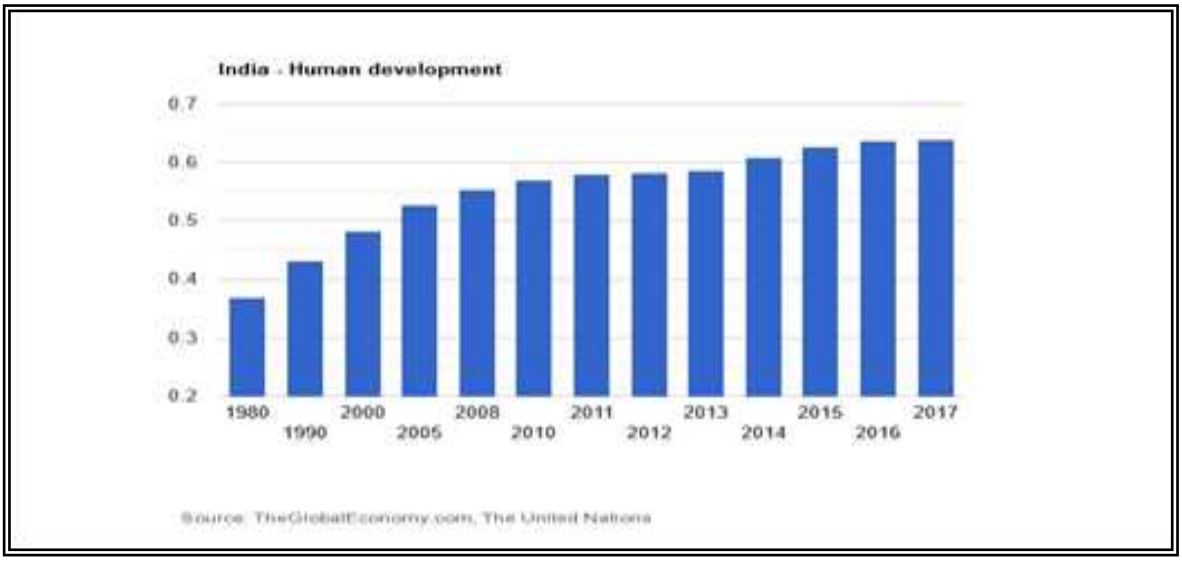
Source : India GDP From Agriculture, available on: https://tradingeconomics.com/india/gdp-from-agriculture

شكل (4) معدل النمو السكاني في الهند للأعوام (2017 – 2106)



Source:
India - Population growth rate, available on: https://knoema.com/atlas/India/Population-growth-rate

شكل (5) تطور التنمية البشرية في الهند للمدة (1980-2017)



Source: India Human Development, available on:

https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php